مزارعو الشوندر السكري بالغاب يعزون موت محاصيلهم لسوء البذار

وزير الزراعة: غير صحيح.. ونتائج الاختبار مطابقة للشروط الفنية

هيئة الغاب: شكلنا لجنة تحقيق وتوصلت لاكتفاء المزارعين برية واحدة فقط

حماة- محمد أحمد خبازي

شكا العديد من مزارعي الشوندر السكري بمنطقة الغاب، الذين أبرموا عقوداً مع شركة سكر تل سلحب لتوريد محصولهم له بغية إنتاج السكر، عدم إنبات بذار الشوندر الذي استلموه من المصارف الزراعية لتاريخه.

وعزوا ذلك لسوء البذار رقم ٤٠٠٠ و٤٠٠١، مؤكدين أنها من نوعية رديئة، وإنباتها لا يتجاوز الـ١٠ بالمئة، رغم أنهم زرعوا من تاريخ ١٢/٧ بالعام الماضي.

وبينوا لـ«الوطن» أنه حتى الآن لم ينبت الشوندر السكري، وأن الأراضي التي زرعت وأنبتت قضى عليها الصقيع الذي ضرب المنطقة بالشهر الماضي، مطالبين بالتعويض عليهم، نتيجة خسائرهم الفادحة، التي تقترب من المليون ليرة بالدونم.

وزير الزراعة محمد حسان قطنا بيَّنَ لـ«الوطن» أن ما يقال عن البذار وسوئه غير صحيح، مؤكداً أن نتائج الاختبار والحيوية مطابقة للشروط الفنية، وأن نسبة الإنبات بالصنفين المذكورين أكثر من ٩٠ بالمئة.

بينما بيَّنَ مدير وقاية النبات في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب وفيق زروف لـ«الوطن»، أن الهيئة شكلت لجنة من المختصين وأصحاب الكفاءة والخبرة، وكشفت على الحقول بقسم شطحة والجيد، وفي قسم من عين الكروم، وتبيَّنَ أن مساحات منها متضررة، لأن المزارعين اعتمدوا في ريّ الإنبات على مياه الأمطار، التي لم تكن كافية وخصوصاً المطرة الأولى، التي لم تستطع دفع النبات للنمو فوق سطح التربة، لذلك قسم منها أنبت تحت سطح التربة، ولم يتمكن من استمرار النمو لعدم وجود الرطوبة الكافية، وهو ما أدى لموت القسم الكبير منها تحت سطح التربة.

وكشف زروف أن الأراضي التي تمت سقايتها ولم يكتف أصحابها بالمطرة الأولى، ولكل الأصناف المعتمدة كانت نسبة الإنبات أكثر من ١٠٠ بالمئة، لأن البذار متعدد الأجنة ولا يوجد عيب في نسبة إنباته.

وعزا زروف قلة الإنبات إلى عدم توافر الرطوبة الكافية، وهو ما حال دون استمرار نمو النبات فوق سطح التربة وموته تحته، ولفت إلى أن هذه الحالة هي ظاهرة عامة لدى معظم المزارعين الذين اعتمدوا في رية إنبات محاصيلهم على الأمطار في الرية الأولى. وأن المساحات التي تأخر المزارعون في زراعتها لما بعد ٢٠٢١/١٢/١ تأثرت بموجة الصقيع التي حدثت في الشهر الأول من العام الحالي.

وأشار زروف إلى أن دائرة الوقاية بالهيئة أخذت عينات، وطلبت من اللجان المكانية الحصر الدقيق للمساحات المزروعة والمتضررة والمتبقية، لكي تحصل على رقم دقيق تبني على أساسه القرارات اللازمة لتشغيل معمل سكر سلحب أو عدم تشغيله.

وذكر زروف أن بعض الخطوط في الحقول بلغت نسبة الإنبات فيها أكثر من ١٠٠ بالمئة، وبعض الخطوط بنحو ٢٠ بالمئة فقط، وذلك نتيجة عدم توزيع مياه الري بشكل منتظم.

وذكر أن المساحة المزروعة بالشوندر بلغت ٢٨٧٢ هكتاراً من أصل الخطة ٤٣٢٢ هكتاراً.

علماً أنه تم توفير البذار والسماد للمزارعين، وكذلك المازوت لتجهيز الأرض للزراعة بنحو ٨ لترات للدونم.

٦٧ حالة وفاة بطلق ناري في السويداء

٩ حالات انتحار منها ٢ حالات بقنبلة يدوية

السويداء- عبير صيموعة

باتت قضية تنظيم حيازة السلاح واستخدامه مطلباً شعبياً ضرورياً وملحاً على ساحة المحافظة ولاسيما بعد انتشار أعمال القتل والخطف والسلب والثأر ورمي القنابل الحية على المواطنين الآمنين، وما يدرج على قضية القنابل الحية يدرج على السلاح الحي الذي بات بمتناول معظم الفئات الشبابية.

رئيس مركز الطب الشرعي في السويداء الدكتور أكرم نعيم أكد لـ«الوطن» أن عدد المصابين الأحياء الذين خضعوا للفحص الطبي الشرعي في السويداء خلال العام الماضي وصل إلى ٩٩٥ مصاباً، في حين وصل عدد الوفيات التي تم تسجيلها ضمن سجلات الطبابة الشرعية للفترة ذاتها ١٥٥ حالة وفاة منها ٦٧ حالة وفاة بسبب طلق ناري إضافة الى ١٠ حالات وفاة نتيجة شظايا قنابل ٣ منها جاء نتيجة تفجير المتوفى لنفسه عن طريق قنبلة يدوية، أما حالات الوفاة عن طريق الطعن بالسلاح الأبيض فتم تسجيل ثلاث حالات.

وأوضح نعيم أن ما تم توثيقه من خلال الكشف على المتوفين جراء عمليات الخطف والبالغ عددهم ٤ حالات تمثل بأن طرق القتل والتعذيب كانت حالات نوعية فيها الكثير من الإجرام والقسوة، وهذا إنذار خطير بما وصلت إليه درجة الإجرام على ساحة المحافظة كما تؤكد عليها عمليات القتل عن طريق الخنق سواء باليدين أم عن طريق الخنق بالأربطة التي تم الكشف عن ٣ حالات منها خلال العام الماضي أيضاً.

وأشار رئيس مركز الطب الشرعي إلى تسجيل ٩ حالات انتحار على ساحة المحافظة للفترة نفسها منها ٤ حالات شنق إضافة إلى ٣ حالات انتحار بتفجير قنبلة يدوية مع وجود حالة واحدة انتحار بطلق ناري.

وأكد رئيس مركز الطب الشرعي أن معاناة المركز الأساسية تتمثل بعدم وجود سوى ثلاثة أطباء شرعيين في الخدمة وجميعهم في العقد الخامس من العمر مع عدم وجود أطباء جدد متعاقدين بصفة أطباء شرعيين، الأمر الذي ينذر بخلق إشكالية كبيرة في السنوات الأربع القادمة في حال لم يتم تشجيع الأطباء على اختصاص الطبابة الشرعية الذي لا يمكن تحقيقه إلا باتخاذ إجراءات وقرارات محفزة تدفع الأطباء إلى هذا الاختصاص خاصة يتعلق بالرواتب والحوافز والمكافآت وأجور الكشف على الجثث، موضحاً أن قرار رفع سن خدمة الأطباء الشرعيين إلى ٦٥ سنة في حال تنفيذه لن يكون الحل المجدي أبداً.

إغلاق مراكز صحية لسبب «الإيجارات» أو بسبب عدم توافر كادر

رئيس نقابة الصحة في اللاذقية لـ«الوطن»: الواقع الصحي سيئ والكادر مستنزف

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكدت رئيس نقابة عمال الصحة في اتحاد عمال اللاذقية غادة يونس لـ«الوطن»، أن عمال القطاع الصحي يعملون بإنسانيتهم ووطنيتهم لا برواتبهم ولا بطبيعة عملهم ولا حوافزهم، مطالبة بتحسين الواقع المعيشي لهم بما يناسب جهودهم المبذولة.

وعلى هامش انعقاد مؤتمر نقابة الصحة السنوي، قالت يونس لـ«الوطن»، أن واقع القطاع الصحي في محافظة اللاذقية سيئ بالمجمل، مشيرة إلى استنزاف الكادر الصحي من الأطباء إلى الممرضين، معتبرة أن الكادر التمريضي أهم مفصل بكل مشفى.

وأضافت يونس: إن واقع التمريض هرمي ولا جديد فيه، فكل عام يتم رفد القطاع في اللاذقية بنحو ١٠٠ ممرضة لتغطية عشرة مشاف ولكن العدد غير كاف، مع أهمية تشميلهن بمسابقات التوظيفي بأعداد أكبر وليس فقط بقلة قليلة كما ظهر بالمسابقة الحالية.

وأردفت بالقول: مع استنزاف الكادر البشري للأطباء والنقص الحاصل بأنواع الاختصاصات في مشافي اللاذقية وعلى رأسها اختصاص الصدرية، هل من المعقول أن يتم طلب طبيب واحد في محافظة اللاذقية ضمن المسابقة المركزية رغم حاجتنا لعدد كبير من الأطباء في ظل النقص الحاصل؟

وأضافت يونس: إن الواقع المعيشي أثر في الكادر الصحي فمنهم من سافر خارج البلد وآخرون تقاعدوا بموجب المرسوم ٣٤٦ (حول سنوات الخدمة)، وأكدت بالقول: إن أملنا الوحيد هو سيد الوطن، فغيره لا أحد ينصفنا.

وأشارت إلى أهمية تعديل أوضاع العاملين في القطاع الصحي ممن حصلوا على شهادات عليا وهم على رأس عملهم، مطالبة بتحسين الأجور بما يناسب العمل الكبير الذي يقوم به كل من في هذا القطاع، معتبرة أن كل ما تم من إضافات على الرواتب لم يخرج هؤلاء العمال من تحت الصفر بالنسبة للوضع المعيشي.

وتمنت رئيس نقابة الصحة أن يتم تشميل جميع العاملين بمشفى تشرين الجامعي بطبيعة العمل للعاملين في مركز الأورام ضمن المشفى التي تم منحها بمرسوم رئاسي قبل أيام.

وذكرت يونس أن المداخلات في المؤتمر تركزت على أهمية تأمين اللباس الوقائي للعمال المستجدين للباس وتحسين اللباس العمالي، إضافة إلى تركيز الإدارات على حقوق العمال من حوافز وطبيعة عمل، وأهمية تأمين وسائل نقل للعمال في القطاع الصحي وتأمين وسائل التدفئة في المشافي والمراكز الصحية.

من جهة ثانية، أكدت يونس ضرورة صيانة أجهزة الطبقي المحوري المعطلة بشكل مستمر وجهاز المرنان المغناطيسي في عدد من المشافي الحكومية، معتبرة أن قرار الاستجرار المركزي تسبب بعبء كبير على القطاع الصحي خاصة في هذه الظروف الاستثنائية التي نمر بها.

وحول ما يدور عن إغلاق عدد من المراكز الصحية في قرى بريف المحافظة، بيّنت يونس أن هذا الأمر برسم مديرية الصحة، إذ سيتم إغلاق مراكز صحية مستأجرة في الريف لأسباب تتعلق بالإيجارات وأخرى لعدم وجود كادر فيها، فإذا كان هناك مستوصف ولا طبيب فيه ما فائدته؟ منوهة إلى أن المديرية قدمت تسهيلات للتعاقد مع أطباء في هذه المراكز بأوقات دوام مريحة إلا أن الأطباء يبحثون عن لقمة العيش جراء الوضع المعيشي الصعب.

ولفتت يونس إلى أن نقص الكادر يصيب المشافي بشكل أكبر من المستوصفات، فالمشافي تعمل على مدار الساعة وهذا أمر يجب النظر فيه بشكل جدي من جميع المعنيين.

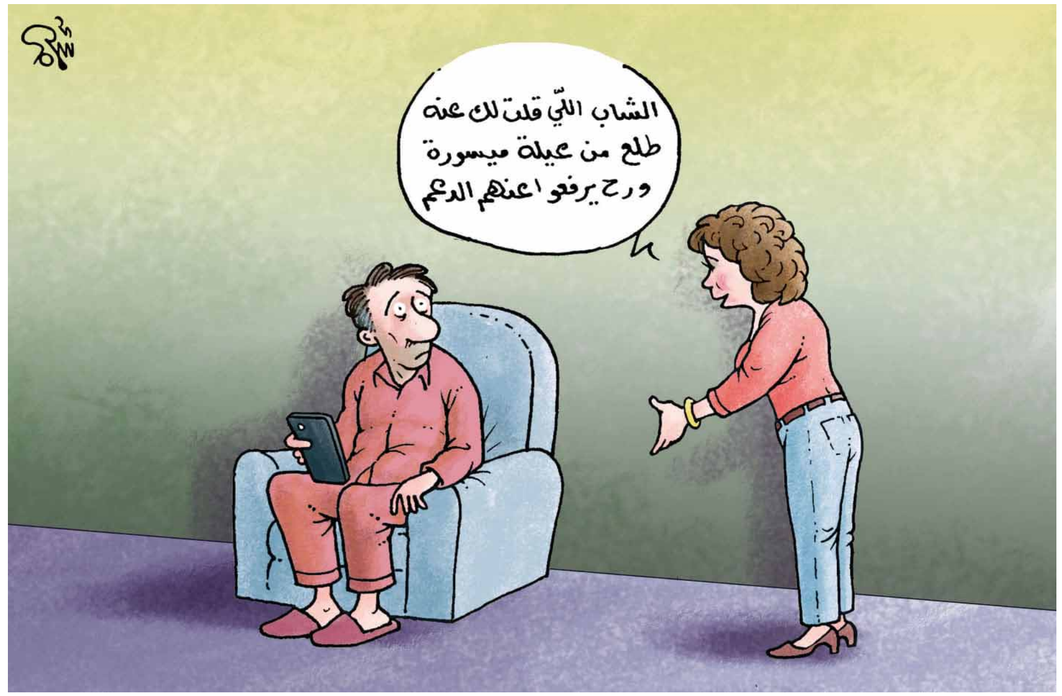

ليتر مازوت واحد فقط للحارس!!

استدعاء ٢٠٠ عامل من البحوث الزراعية في القنيطرة للتحقيق معهم في دمشق!

القنيطرة - خالد خالد

طالب عمال التنمية الزراعية في اتحاد عمال القنيطرة بإعادة النظر بسعر السكن العمالي الذي تم تقديره من مؤسسة الإسكان بـ٤٨٢ ألف ليرة للمتر الواحد، علماً أن القسم الأكبر من المشروع تم تنفيذه قبل الأزمة، معتبرين أن هذا غبن كبير للمكتتبين على المشروع لكون الدفعة الأولى وقعت عقوداً مع المؤسسة بسعر ٢,٧ مليون للشقة الواحدة.

وتساءل سليمان عبدالرحيم عن قيام مراقب داخلي في الهيئة العامة للبحوث الزراعية بدمشق باستدعاء ٢٠٠ عامل من مركز القنيطرة للتحقيق معهم في دمشق، متسائلاً: لماذا لا يأتي المراقب للقنيطرة ويحقق مع العمال؟ إضافة إلى التساؤل عن خطة الاستصلاح للعام الحالي لكون الخطة السابقة لم تحقق تطلعات الفلاحين لعدم تنفيذها كاملة وعدم استفادة الفلاحين من استثمار أراضيهم عدا عن ارتفاع أسعار البذار والأسمدة وعدم تمكن عدد من الفلاحين من فلاحة أراضيهم لارتفاع أجور الفلاحة التي وصلت إلى ٤٠ ألفاً للدونم الواحد.

كما تساءلت رغدة عبد الرحيم عن سبب إرسال القرارات التي تحتاج تأشيرة من الجهاز المركزي إلى دمشق في حين هناك فرع للجهاز المركزي بالقنيطرة.

وطالبت رغدة اليونس بضرورة زيادة كميات المازوت للحراس في القطاع الزراعي حيث تم تخصيص ليتر واحد طوال اليوم، كما أن مخصصات العمال في الجهات الزراعية نصف ليتر يومياً وهي كميات غير كافية في ظل الأحوال الجوية، وضرورة صرف اللباس العمالي من منافذ البيع على أرض المحافظة وعدم تكبيدهم عناء التنقل إلى دمشق ونفقات إضافية.

وطالب محمد العلي بإحداث فرع للمكننة الزراعية بالقنيطرة لضبط أجور الأعمال الزراعية ومنح الوجبة لمن يعمل بالسموم والأزوت في مديرية الزراعة وتعديل قانون العاملين الأساسي لأنه قديم ولم يعد يتناسب مع المرحلة الحالية والعمل على تحديث آليات مديرية لزراعة لأنها قديمة وأعطالها كثيرة وقطعها نادرة وصيانتها مكلفة.

كما طالب حسين سامية بتخفيض منتجات القطاع الزراعي نحو ٥٠ بالمئة لجميع العاملين بالزراعة أسوة بعمال الاتصالات والكهرباء، وبدوره طالب وسيم حلاوة بضرورة تشميل العاملين المتقاعدين بالتأمين الصحي وتوسيع مشروع السكن العمالي ليشمل جميع العاملين.

وتركزت المطالب على توفير صيدلية عمالية على أرض المحافظة وإعادة العمل بالحوافز السابقة وتشميل عمال المداجن والأعلاف بالمهن الخطرة وتأمين مبيت للعاملين بالأعلاف ورفع سقف القروض وتخفيض الفائدة ودعم فرع التطوير بالكوادر المناسبة وخاصة السائقين للآليات الثقيلة، وعدم تشميل القطاع الزراعي بالمسابقة الأخيرة ورفده بحاجته من العمال وضرورة أن يكون للتنظيم النقابي دور أساسي خلال التعاقد مع شركات التأمين.

وفي رده على تساؤلات الأعضاء بيّن عضو المكتب التنفيذي لعمال القنيطرة بسام سليم أن الاتحاد طالب مؤسسة الإسكان بتسليم السكن العمالي على وضعه الراهن، منوهاً بأن عدد الشقق التي كانت جاهزة للتسليم قبل الأزمة ٢٠٨ شقق ولكنها تعرضت للتخريب والضرر وتحولت لمركز إيواء للمهجرين.

وأضاف سليم: إن اتحاد عمال القنيطرة يدرس رفع دعوى قضائية على المؤسسة العامة للإسكان، بعد تحديد سعر المتر الواحد من السكن العمالي بـ٤٨٢ ألف ليرة، والمؤسسة نفسها وقعت عقوداً مع المخصصين بالشقق التي كانت جاهزة بقيمة ٢,٧ مليون ليرة.

أما بالنسبة للصيدلية العمالية فبيّن أنه غير ممكن افتتاحها حالياً لأن الاتحاد لا يملك سيولة مالية من أجل تأهيل المستوصف العمالي والصيدلية، وفي حال لم يتم دعم عمال القنيطرة بالاعتمادات اللازمة من الاتحاد العام فلن يتمكن اتحاد القنيطرة من تأمين المطلوب منه.

وأوضح مدير زراعة القنيطرة أحمد ديب أن الحراج تعرضت للقطع الجائر خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة ومؤخراً تم إغلاق جميع المداخل على المواقع الحراجية في ريف القنيطرة الشمالي، مشيراً إلى خطة الوزارة بتوزيع نحو نصف مليون غرسة حراجية على الجهات العامة والمواطنين، أما الغراس المثمرة عن طريق الجمعيات الفلاحية حصراً، مضيفاً: إن عدم تنفيذ خطة الاستصلاح للعام الماضي سببه تعطل الآليات بسبب قدمها، وحول أجرة الفلاحة فقد تحديدها من المكتب التنفيذي بـ١٧ ألف ليرة للدونم الواحد.